

الاقتصاد العماني يُحافظ على زخمه المتزايد خلال عام 2023

يمضي الاقتصاد العُماني قُدماً على مسار التعافي من تداعيات أزمة كوفيد-19، مدفوعاً بزيادة إنتاج قطاع الهيدروكربونات وتحقيق الانضباط المالي وإقرار إصلاحات محفزة للنمو.

وأشارت آخر التوقعات الصادرة عن وزارة المالية العُمانية إلى نمو اقتصاد السلطنة بواقع 5.5% خلال العام الجاري على خلفية ارتفاع مستويات إنتاج النفط والغاز.

وسيتجاوز أداء السلطنة في عام 2023 النمو اللافت الذي حققته في العام الماضي بواقع 5%، بفضل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والإصلاحات المحلية والجهود التي تبذلها السلطات لدعم الاقتصاد. وأظهرت التقديرات الحكومية الأولية ارتفاع مساهمة قطاع الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.5% مقابل 2.6% للقطاعات غير النفطية.

وتوقعت [وزارة المالية](#) وصول هذه النسب إلى 10.1% في قطاع الهيدروكربونات و2.9% للقطاعات غير النفطية خلال العام الجاري.

كما تتوقع [الوزارة](#) أن يساهم تحسن الوضع المالي للسلطنة في تعزيز تصنيفها الائتماني، والذي سجل تقدماً بالفعل خلال العام الماضي مدفوعاً بخطة الضبط المالي التي أقرتها الحكومة.

وبرغم ما توفره أسعار السلع الأساسية المرتفعة من هامش أمان مالي، أكدت الوزارة بأن وكالات التصنيف الائتماني شددت على "أهمية مواصلة تدابير الضبط المالي لضمان الاستدامة المالية والقدرة على تجاوز أي ضغوط مالية مستقبلية"، لا سيما في حال تراجع أسعار السلع الأساسية.

وأصدر [البنك المركزي العُماني](#) النسخة الأولى من تقرير استقرار الاقتصاد الكلي، والذي يشمل الفترة بين يناير 2021 ويونيو 2022، والتي شهدت ظهور الضغوطات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الصحية العالمية. ويجدر ذكره بأن الحكومة العمانية نجحت في تجاوز تبعات الأزمة الصحية العالمية، ما أثمر عن تحسن كبير في التوازن المالي.

وسلط التقرير الضوء على تراجع عجز المالية العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ نتيجة ارتفاع عائدات النفط والغاز، ما أدى إلى انخفاض الاحتياجات التمويلية للحكومة، وانخفاض كبير في إجمالي الدين العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021 والنصف الأول من عام 2022. كما انخفض الدين الخارجي بشكل كبير خلال هذه الفترة مع قيام

الحكومة باسترداد وإعادة شراء سندات اليورو والصكوك الدولية. وبرغم التحديات الكبيرة التي فرضها ارتفاع معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم، نجحت سلطنة عُمان في احتواء معدلات التضخم مع وصول مؤشر الأسعار الاستهلاكية فيها إلى [1.98%](#) في ديسمبر.

(انتهى)